

قرار الهيئة الوطنية للانتخابات

رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٣

بشأن ضوابط إجراءات استطلاعات الرأي وتناولها إعلامياً

بالانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤

رئيس الهيئة

بعد الاطلاع على الدستور ؛
وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم الانتخابات الرئاسية وتعديلاته ؛
وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مباشرة الحقوق
السياسية وتعديلاته ؛
وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ في شأن الهيئة الوطنية
للانتخابات وتعديلاته ؛
وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٣ لسنة ٢٠٢٣ بدعوة الناخبين
لانتخاب رئيس الجمهورية ؛
وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الجدول الزمني
للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤ ؛
وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المنعقدة
بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٢٣ م .

قرر :

(المادة الأولى)

للهيئة أن تمنح المؤسسات المتخصصة في مجال إجراء استطلاع الرأي -
بناءً على طلبها - تصريحاً بإجراء استطلاع حول انتخابات رئاسة الجمهورية ٢٠٢٤ ،
وفقاً للشروط التالية :

- ١- أن تكون ذات خبرة في هذا المجال ومشهوداً لها بالحيادية .
- ٢- الالتزام بالضوابط والمعايير المهنية والأخلاقية المتعارف عليها دولياً بشأن إجراءات استطلاع الرأي .
- ٣- تحديد الجهة المالكة ومصادر تمويلها .
- ٤- حصولها على موافقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

(المادة الثانية)

تلتزم وسائل الإعلام والجهات المرخص لها بالعمل فى مصر ألا تذيع أو تنشر استطلاعات رأى حول الانتخاب إلا إذا جاء مطابقا للأصول المهنية المتعارف عليها ، وعلى نحو يحترم حق المواطن فى المعرفة، وبصفة خاصة يجب أن يتضمن ما تذيعه عن الاستطلاع ما يأتى :

- ١- المعلومات الكاملة عن الجهة التي قامت به .
- ٢- الجهة التي تولت تمويله .
- ٣- حجم العينة التي وجهت لها الأسئلة ، ومكانها إن كان فى الحضر أو الريف .
- ٤- أسلوب إجرائه وفق المناهج المتعارف عليها فى هذا الشأن .
- ٥- الأسئلة التي اشتمل عليها .
- ٦- طريقة جمع بياناته .
- ٧- تاريخ القيام به .
- ٨- نسبة الخطأ المحتملة فى نتائجه .
- ٩- مدى الالتزام بتطبيق الأوزان النسبية فى التحليل الاحصائى للبيانات .

(المادة الثالثة)

يحظر نشر أو إذاعة أى استطلاع رأى خلال الخمسة أيام السابقة على اليوم المحدد للاقتراع وحتى انتهائه .

(المادة الرابعة)

تلتزم الجهة المرخص لها أن تمد الهيئة بما تجريه من استطلاعات رأى قبل الإعلان عنها .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى المدير التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات والجهات المعنية تنفيذه .

صدر بالقاهرة يوم ١٠ من ربيع أول سنة ١٤٤٥ هـ

(الموافق ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠٢٣ م) .

رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات

نائب رئيس محكمة النقض

الفاضى / وليد حمزة